مبادئ التشكيل الصوتي
مراجعة وتقييم

أ.د. أحمد محمد قدور*

تمهيد:

نعرض في هذا البحث لقضية مهمّة من قضايا الدرس اللغوي الحديث، هي الفونولوجيا (phonology)، أي التشكيل الصوتي، وما نتج عنها من مسائل كانت مداراً لمناقشات كثيرة بين الدارسين المحدثين. والفونولوجيا علم لساني حديث يختصّ بدرس أصوات لغة معيّنة للوصول إلى طرق ائتلافها، ونظام تركيبها، وما يتصل بذلك من خصائص أو فروق. فأصوات اللغات لا توجد في الكلام مستقلّة أو معزولة، لأنّ المتكلّم لا يتكلّم إلا بمركّبات من الأصوات التي تفترض سلسلة من الحركات النطقية المترابطة. أما درس الأصوات مفردةً فلا يتمّ إلا بنوع من التجريد الذي يسمح بتحليلها على انفراد لغايات الوصف والتصنيف، وإدراك ملامحها النطقية، وخصائصها الفيزيائية.

وربّما كانت الفونولوجيا إحدى القضايا التي أبرزت آثاراً سلبية لتوظيف اللسانيات في درسنا الحديث. من ذلك إجراء مقايسات خاطئة بين درسنا والدرس الأجنبي، مع اختلافهما أصلاً، وانتمائهما إلى لغات أو أسر لغوية متباعدة. وقد توهّم بعض الدارسين المحدثين أنّ هناك قطيعة معرفية لا بدّ من أن تحدث حتى تنهض علومنا من حالتها الراهنة وتلحق بالعلوم الحديثة. وهو محض خطأ، لأن علومنا ليست إرثاً منفصلاً قابلاً للترك والقطيعة، إنما هي نتاج مستمرّ ما زال وافياً بالحاجات العلمية والتعليمية، وإن اختلفت درجاته بحسب العصر الذي يحتويه. كذلك قاد الانبهار بإنجازات اللسانيات إلى محاولة لفرض النموذج الغربي على علوم اللغة، وهجر نموذجنا العلمي الخاصّ الذي يتفق

(*) ألقى عضو مجمع اللغة العربية الدكتور أحمد محمد قدور هذه المحاضرة في قاعة المحاضرات في المجمع بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١.

والغايات التي أُنشئ لها. ولا شك في أنّ بعض دارسينا ورث مقولات استشراقية مبعثها المركزية الأوربية ونظرتها الدونية إلى كلّ ما عداها، مع شعور بالاستعلاء والغطرسة والتمكّن[١].

ولذلك تجرّأ بعض الدارسين على مناهج العربية، وكال لها ولعلمائها الاتهامات، وروّج للتحديث من غير فهم أو اطلاع على مصادرنا العميقة. كما اقترح بعضهم بدائل هجينة. على أنّ الإنصاف يدعونا إلى الإشادة ببعض الجهود الغربية التي سلمت من آفات التعصّب، إذ لم يتوقّف بعض الباحثين الأجانب من المستشرقين أو اللسانيين أو مؤرخي علم اللسانيات عند الملحوظات السلبية كما بدت لهم، بل مدّوا أيديهم إلى مكامن الإبداع والتفرّد لدى علمائنا، وإن كانوا غالباً منساقين نحو الاتجاه المخالف[٢].

وينبغي ألا يُفهم من هذا الحديث أننا نضيق ذرعاً بالوافد اللساني الجديد، أو ندّعي عدم الاحتياج إلى جهود الآخرين، بل إننا ندعو دائماً إلى تعرّف اللسانيات تعرّفاً صحيحاً بعيداً عن فوضى المصطلحات وفرض الرطانات. على أنّ أيّ اطلاع أو إفادة أو زيادة يجب أن يكون ضمن علومنا ومقوّماتها، إذ لا نريد هجرها، أو إحلال شيء محلّها أيّاً كان. والمعروف في هذا الصدد أنّ درس الفونولوجيا هو درس للخصائص، وليس درساً للكُلّيّات المشتركة بين اللغات، وهو ما نصّ عليه أصحابها حيث نشأت، ولذلك يُفترض أن يلجأ دارسونا إلى علومنا ليستنطقوها ما يخصّها من مسائل التشكيل، وإن لم تكن واردة ضمن أبواب أو فصول مستقلة، أو عناوين واضحة. لكنّ العكس هو الذي غلب على فهم الفونولوجيا في العربية، إذ قُدّمت ضمن الترويج للّسانيات ومناهجها، والمطالبة

---

[١] انظر: فخر الدين قباوة، إشكاليات في البحث والنقد النحويين، ص١٣٦.

[٢] من هؤلاء أرتور شاده الذي درس الأصوات عند سيبويه، وجيرارد تروبو الذي درس أثر المنطق في نشأة النحو العربي، وغيرهما كروبنز في موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ومونان في تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين. ولهنري فليش وقفات دقيقة عند إبداع النحاة وخصائص العربية في كتابه "العربية الفصحى". وكذلك لكانتينو في كتابه "دروس في علم أصوات العربية"، وانظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، ٢٧٨/٢.

بتطبيقها واحتذائها، أو إحلال المصطلحات الأجنبية محلّ المصطلحات العربية، والتحايل على القواعد العربية لتبدو قديمة أو غير وافية بالمقاصد الجديدة.

ومع أنّ مسائل الفونولوجيا التي قدّمها لنا المترجمون أو المؤلّفون مسائل قليلة، وحديثة العهد في الغرب، فإنّ عدداً من الدارسين العرب مال إلى جعلها علماً مستقلاً، على حين أنّ بعضهم ألحقها بالدراسة الصوتية، أو علم الأصوات. ومهما يكن من أمر، فإنّ الباحث مدعوّ في درس الفونولوجيا إلى الاستعانة بدراسة الأصوات مفردة من جهات النطق أصلاً مع ما يعضّدها من وسائل فيزيائية وسمعية وتجريبية، ولا سيّما الأجهزة الحديثة على اختلافها. فالفونولوجيا محتاجة لا محالة إلى هذه الوسائل للوصول إلى غايتها في وصف الكلام، وطرق تشكيله، وما يطرأ عليه من تغييرات تركيبية وأخرى تاريخية، أو ما يلحقه من آثار لهجية[٣]. من ذلك مسائل الفونيم (phoneme) أي الحرف أو الوحدة الصوتية، والمقطع (syllable) ومجموعة النبر (stress group) والمجموعة النغمية (Tone group)، والمجموعة النَّفَسية (breath group)، والجملة الفونولوجية (phonological-sentence) وفروعها[٤].

وقد تفاوت اهتمام الدارسين المحدثين بهذه المسائل، وإن كان الفونيم والمقطع قد استأثرا بمعظم الجهود، مع شيء من الإشارات أو الاقتراحات فيما يخصّ المسائل الأخرى. ويلاحظ أنّ درس مسائل الفونولوجيا في العربية سرعان ما اتّصل بالمسائل الصرفية في

---

[٣] انظر: كتابي مبادئ اللسانيات، ص٣٩، ٤٤. ويعبّر مصطلح الفونيتيك (phonetics) عن الدراسة العلمية للأصوات مفردة من جهات النطق وغيره، ويستعين بالمخابر الصوتية وفيزياء الصوت ونحو ذلك كأجهزة التصوير والأشعة.

[٤] انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، (ط. ١٩٩١م)، ص١٦١-١٦٣. ويذكر في هذا الصدد أن تروبزكوي رأى أنه يوجد نظام يجمع كل الأصوات الممكنة لكل اللغات الموجودة، والممكنة الوجود؟ وكل نظام فونولوجي لأي لغة يعد انتقاءً من هذا النظام الصوتي العام، انظر المرجع السابق، ص٢٦٦، الحاشية رقم١.

علومنا، إذ لا استقلال لهذه المسائل عن الصرف، بل ربّما كانت صلة الوصل بين الدرسين الصوتي والصرفي ضمن تسلسل التحليل اللغوي لعناصر الكلام.

١- التحليل الفونولوجي ومصطلحاته:

حدّد النحاة الأوائل الحروف التي يتشكل منها كلام العرب وفق مقتضيات وأنظمة خاصة. فالخليل بن أحمد الفراهيدي رائد علوم اللغة عند العرب تبيّن تسعة وعشرين حرفاً للعربية، منها خمسةٌ وعشرون حرفاً صحاحاً، وأربعةُ أحرفٍ جُوْفٌ أو هوائية، وهي حروف العلل. ومعياره في هذا التقسيم هو المخرج، فإذا كانت الحروف تصدر من مخارج محدّدة كانت صحاحاً، وإن لم تكن كذلك فهي علل. أما الهمزة فأُلحقت بالعلل لكثرة ما يعتريها من تغيير في كلام العرب[٥]. وروي عن الخليل أنّ هناك حالات أخرى للواو والياء تقرّبهما من الصحاح، وذلك عندما تتحركان، أو تأتيان ساكنتين بعد فتحة. أما حالة الاعتلال فواضحة تماماً، وهي مجيء حروف العلة الثلاثة ساكنةً بعد حركة مجانسة لها، وهي في مجرى واحد[٦]. ونسب سيبويه إلى الخليل أنه جعل للحركات أهمية كبرى في إخراج الأصول الساكنة إلى حيّز النطق والتشكيل[٧]. وقد فصّل سيبويه والمبرّد وابن جني وغيرهم من أفذاذ النحاة عناصر التشكيل الصوتي، وأوضحوا الصلة بين الحركات والمدود، وما تؤول إليه هذه العناصر كلّها في سياق الكلام، مما هو مستفيض في درسنا، فلا حاجة إلى التفصيل في ذلك[٨]. وبناءً على ما تقدّم استخلص النحاة من كلام العرب ما سمّوه بالأصول، وعيّنوا الزوائد، وحدّدوا وظائف الحركات، وقد تمّ لهم ذلك بطرق استقرائية، وأخرى رياضية. وسيرد شيء من هذا القبيل في هذا البحث لاحقاً.

---

[٥] انظر: الخليل، كتاب العين، ٥٧/١، والأزهري، تهذيب اللغة، ٤٨/١-٥٠، وانظر كتابي أصالة علم الأصوات عند الخليل، ص٣٠ وما يليها.

[٦] انظر: تهذيب اللغة، ٥١/١ والكلام مرويّ عن الخليل من غير طريق الليث.

[٧] انظر: الكتاب، ٢٤١/٤-٢٤٢.

[٨] انظر: كتابي، بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص١٦٠ وما يليها.

لكنّ معظم الدارسين ممن تناولوا موضوع الفونولوجيا تجاهلوا المصطلحات العربية التي عبّرت عن مفاهيم خاصة مجرّدة من كلام العرب، واستعاروا مصطلحات أخرى غربية، منها ما هو معروف في حضارتنا، وإن لم يستعمله النحاة في تحليلهم الكلام العربي. وأهمّ شيء في هذا الصدد هو استعمال المحدثين لمصطلحات الصامت في مقابل (consonant)، والصائت أو المصوّت في مقابل (vowel)، والصائت الطويل والصائت القصير، وما يلحق بذلك كنظام الصوائت ومثلّث الصوائت وإطالة الصائت، ونحو ذلك ممّا نقل من اللغات الأجنبية، ومعروف لدينا أنّ الترجمة التي اتسعت في القرن الثالث للهجرة ولّدت مصطلحات جديدة ظهرت لدى الحكماء كالكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم[٩]. فالكندي (ت٢٦٠هـ) ذكر أحرف الصوت والحروف المصوّتة، والمصوّتة العظام أو الكبرى كالألف والواو والياء، والمصوّتة الصغرى، وهي واو صغيرة وألف صغيرة (وياء صغيرة)، وهذه المصوّتات الصغار لم تظهر في الخطّ العربي لصغرها، كما يقول. أما الحروف الأخرى فغير مصوّتة أو خرس[١٠]. وكذلك الشأن لدى الفارابي (ت٣٣٩هـ) في كتابه الموسيقا الكبير، إذ استعمل المصوّت وغير المصوّت، والمصوّت الطويل والمصوّت القصير، وهو الذي يسمّيه العرب الحركات، وغير ذلك[١١]. أما ابن سينا فيستعمل الصامت والمصوّت والمصوّتة الكبرى والصغرى، مع شروح دقيقة[١٢]. فهذه المصطلحات ليست جديدة، والجديد أنها أُخذت في هذا العصر من اللغات الأوربية الحديثة، وهي في الأصل يونانية عرفها العرب قديماً بعد أن تمّ لهم وصف لغتهم، واستخراج قواعدها، وفهم أنظمتها. وليس غريباً أن يشرع المستشرقون في استعمال هذه المصطلحات لأنها تعبّر عن مفاهيم موروثة تبنّتها اللسانيات، وبثّتها في دراساتها. وربّما كان (برجشتراسر) أول من

---

[٩] انظر: عبد السلام المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٢٥٤ وما يليها.

[١٠] انظر: محمد مراياتي ويحيى مير علم ومحمد حسان الطيان، علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، ٢١٥/١-٢٣٠، ٢٣٦-٢٥٦.

[١١] انظر: الفارابي، كتاب الموسيقا الكبير، ص١٠٧٢-١٠٧٥، ١٠٩٧-١٠٩٨، ١١١٤-١١١٧.

[١٢] انظر: ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، ص٨٤، ١٢٤.

استعمل الصامت والصائت في محاضراته التي نشرت بعنوان «**التطور النحوي للغة العربية**»[١٣]. وذكر عبد الصبور شاهين عن المستشرق (هنري فليش) أنه لاحظ تداخلاً واختلاطاً في مفاهيم القدامى. ولذلك اختار مصطلح مصوّت وصامت. وعرف أنهما مذكوران قديماً لدى ابن النديم (ت بحدود ٤٠٠هـ) في "الفهرست"، والتهانوي (كان حيّاً ١١٥٨هـ) في كتابه "كشّاف اصطلاحات الفنون"، وغيرهما. بل لقد ورد مصطلح المصوّت -كما يقول شاهين- لدى ابن جني، مع أنّ فهمه لهذا المصطلح بعيد عن الفهم الحديث[١٤]. لكنّ هذا النحو من (فليش) مخالف لما لاحظه في كتابه المذكور، إذ يقول: «هذه العربية لغة صعبة، وتكمن إحدى صعوباتها - إن لم تكن أكبرها- من حيث كانت قائمة على نموذج لغوي خاصّ مختلف تمام الاختلاف عن ذلك النموذج الذي قامت على أساسه اللغات الأوربية». وكذلك يقول: «إنّ الكلمة العربية ينبغي أن تُحلَّل تبعاً للنظام الذي أنتجها.. »[١٥]. بل إنه يصل إلى القول: «بحيث لا نجد من أنفسنا ميلاً إلى أن نركّب النظام الفرنسي للفعل على النظام العربي، فيؤدّي به ذلك إلى ألا نفهم منه شيئاً». وينتهي (فليش) إلى نتيجة مهمّة هي «أنّ هذا النظام بدلاً من أن نبدّده ينبغي أن نسدّده»[١٦]. لكنّ ما اقترحه (فليش) وفسّره شاهين اتّخذ سبيلاً إلى اصطناع بناء لغوي جديد يحلّ محلّ علوم اللغة عندنا. وهكذا تخلّى معظم الدارسين المحدثين عن مصطلحاتنا، وأقبلوا على استعمال مصطلح "الصامت" وفق المفهوم الجديد[١٧]. على حين استعمل

---

[١٣] ألقاها بالعربية، ونشرت عام ١٩٢٩م.

[١٤] انظر: فليش، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ص١٧-٢٠، من مقدمة المعرّب، وانظر كلام ابن جني في الخصائص، ١٢٤/٣.

[١٥] انظر: فليش، ص٣١، ١٩١.

[١٦] انظر: السابق، ص١٣٧. ويذكر أنّ كتاب فليش المذكور نشر في الفرنسية عام١٩٥٦م وترجم إلى العربية ونشر عام ١٩٦٦.

[١٧] انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص١٩٥، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٠٢، وانظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص٩٤-٩٨. وانظر عبد الصبور

آخرون مصطلح "الصحيح" و"الساكن" و"الحبيس" [١٨]. أما ما يتصل بالمصطلح الآخر، أي "المصوّت" فقد عُبّر عنه بمصطلحات كثيرة، نحو "اللين"، و"العلة"، و"الصائت"، و"الحركة الطويلة"، و"الحركة القصيرة"، و"الطليق"، و"المدّ"[١٩]. ويطول بنا المقام لو رحنا نتقصّى مصطلحات أو استعمالات أخرى. على أنّ ما قدّمنا من أمثلة كافٍ للدلالة على هذا السعي التغريبي الذي أفضى إلى الفوضى والبلبلة.

وتحتاج هذه المصطلحات التي شغلت الدارسين بين مؤيد ومعارض إلى تحليل علمي في ضوء المصطلحات العربية التي اعتمدها النحاة القدامى في وصف اللغة العربية ولا سيّما ما يتصل بالجانب التشكيلي. فالحروف عندنا من حيث الوصف الصوتي الإفرادي هي صحاح وعلل وحركات. والعلل، إما حروف مدّ ولين، وإما حروف لين. ولكلٍّ أحكامٌ في

شاهين، في علم اللغة العام ص١٠٧–١٠٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠–٤٢، وانظر بسام بركة، علم الأصوات العام، ص١٤١–١٤٣. وغير هؤلاء كثير.

[١٨] انظر في استعمال "الصحيح": تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، ص١٦٤–١٦٦، ص١٧٤، ١٧٨، واللغة العربية معناها ومبناها، ص٦٩–٧٣. ويكاد ينفرد تمام حسان باستعمال المصطلح العربي "الصحيح"، و"العلة" و"المدّ" و"الحركة" . أما "الساكن" فيرد لدى إبراهيم أنيس، في الأصوات اللغوية، ص٢٦–٤٢، ١٦٤. وانظر: عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ص١٤٤. وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٠١، وانظر سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص١٣٣. أما مصطلح "الحبيس" فيرد لدى محمد الأنطاكي في كتابه الوجيز في فقه اللغة، ص٢٥١ وما يليها.

[١٩] انظر: أنيس، الأصوات اللغوية "اللين"، ص٢٦–٤٢، ١٦٤، وتمام حسان "العلة" في مناهج البحث، ص١٦٤–١٦٦، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٢٩٩– ٣٠١، وانظر: بسام بركة "صائت طويل وقصير" في كتابه علم الأصوات العام، ص١٤١–١٤٣. وانظر في "حركة" و"مدّ" تمام حسان، في اللغة العربية معناها ومبناها، ص٦٩–٧٣. وانظر في "حركة طويلة" و"حركة قصيرة"، رمضان عبدالتواب، في كتبه، فصول في فقه العربية، ص١٩٥، والمدخل إلى علم اللغة، ص١٠٢، والتطور اللغوي، ص٩٤–٩٨. وانظر كذلك في المصطلحين الأخيرين، عبدالرحمن أيوب في أصوات اللغة، ص١٤٤، وعبد الصبور شاهين في كتابيه في علم اللغة العام، ص١٠٧–١٠٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠–٤٢. وانظر سلمان العاني في كتابه التشكيل الصوتي للغة العربية، ص١٣٣. أما مصطلح "الطليق" فيستعمله محمد الأنطاكي في كتابه، الوجيز في فقه اللغة، ص٢٥٨.

درج الكلام قد تختلف عن أوصافها وهي مفردة معزولة عن التركيب أو السياق النطقي المتصل. آية ذلك أنّ ما يتركّب من الكلام العربي يوصف بأنَّه متحرّك أو ساكن. والمتحرّك حرف صحيح دخلته الحركة (والواو والياء المتحركتان كذلك). أما ماعدا ذلك فهو حرف صحيح، أو حرف مدّ، أو حرف لين من غير حركة، أي ما يُعادل في ميزان الصرف والعروض بالسكون. فإذا أُريد درس جديد بغير هذه المصطلحات، فإنّه لا يفي بما هو مطلوب، بل سيقود ذلك إلى نتائج غريبة. فالدارسون المحدثون لا يريدون استعمال المصطلحات العربية أصلاً، ويحاولون لَيّ أعناق الظواهر المدروسة لتدخل في مصطلحاتهم الجديدة، مع ما اعتراها من غموض، أو اجتزاء لا يخلو من انتقاص. ومن هذا النحو أنكر بعضهم التقاء الساكنين في العربية، وأجهد نفسه في تفسير ذلك تفسيراً مقطعيّاً دعاه بأثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية. وقد قدّم لبحثه بمقدمة صحيحة مفادها «أننا بحاجة إلى أن ننظر إلى أية لغة نودّ تعريف المقطع فيها فنولوجيّاً بمعزل عن اللغات الأخرى». ثم درس ما سمّاه بالمقطع المرفوض الذي قوامه التقاء حرف المد بالساكن بعده داخل الكلمة في الوقف، نحو (بابْ)، أو نحو (شابّة)، وما يماثلها. وعرض لعدد كبير من الأمثلة مع شروح مستفيضة هدفها نفي التقاء الساكنين على طريقة بعض المستشرقين ومن شايعهم. وكلّ ما عرض له هذا الباحث يحيى قاسم، معروف مكرور في مصادرنا، لكنّ الجديد فيه هو تجنّب المصطلحات العربية، والفرار إلى التحليل المقطعي الذي لا يقوى على منافسة التحليل الحركي الذي أبدعه النحاة العرب[٢٠].

ويفضي هذا النحو من الدرس إلى تناول مفهوم "المدّ" لدى دارسي الفونولوجيا عندنا. وربّما كان إبراهيم أنيس أول من شرع للدارسين انتقاد المفهوم العربي للمدّ. فالحرف الذي يسبق المدّ عنده محرّك بالمدّ نفسه، ولا وجود للحركة القصيرة، لأنها وَهْمٌ جاء من أثر الكتابة. « فالقدامى ضلّوا الطريق السويّ حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف

[٢٠] انظر البحث المشار إليه، وهو بعنوان "أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية" في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١١)، العدد الثاني لعام ١٩٩٣، الصادرة عن جامعة اليرموك بإربد، ص١٤٩-١٧٨.

المدّ.. والحقيقة أنّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محرّكة بألف المدّ وحدها.. ويظهر أنّ الكتابة العربية في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التاء في (كتَاب) جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في هذه المواضع»[٢١]. وكأنّ التحليل اللغوي مبنيٌّ على الكتابة أصلاً، أو عليها وحدها. وهذا ما كرّره عبد الصبور شاهين، وأشار إلى أنّ (فليش) اعتمده في نقد المصطلحات العربية. بل إنّ شاهين ادّعى وجود مشكلة للكتابة العربية أدّت إلى اعتبار الحركة غير مستقلة عن الحرف الذي تدخله، وأنها تسبق حروف المدّ، ولا يمكن النطق بها منفصلة عن الحرف الصامت[٢٢]. ونقول: هذه دعوى متهافتة، وقد أكد ابن جنّي أنّ التحليل اللغوي مبنيّ على المشافهة، وأنّ النطق يسبق الكتابة، وعليه المعوّل[٢٣]. ومعروف ومطّرد في علومنا أن العربية المشافهة في النقل والتحليل حتى القرن الرابع للهجرة. وأساس العربية القرآن الذي لا يؤخذ إلا مشافهة سماعاً وعرضاً في حلقات القرّاء واللغويين، وكذلك نقل الشعر وروايته. فالعربية لم تعتمد على الوثائق والمخطوطات في التحليل اللغوي بحال من الأحوال، بل كانت وما زالت صورتها النطقية متداولة سماعاً في القراءات القرآنية، وهي حالة فريدة بين لغات العالم. كذلك استغرب شاهين متأثّراً بما عرفه من آراء (فليش) أن يكون حرف المدّ ساكناً لدى النحاة القدامى، وهو عنده (حركة طويلة) أو(ضمّة طويلة)، إذ «لا يصحّ أن يقال: إنها مبنيّة على السكون، فالحركة لايمكن تصوّر خلوّها في ذاتها منها»[٢٤]. و«على هذا ينبغي أن نعتبر أصوات المدّ حركات، لا حروفاً صامتة أو معتلّة ساكنة، كما يرى ذلك

---

[٢١] انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٣٩.

[٢٢] انظر: فليش، العربية الفصحى، ص١٨ (من مقدمة المعرّب)، وانظر لفليش، "التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني"، ص ٦٣ ترجمة عبدالصبور شاهين، مجلة مجمع القاهرة، المجلد (٢٣) لعام ١٩٦٨". وانظر لشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٤-٣٥.

[٢٣] انظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ٤٣/١، ٤٤. وجاء في العمدة لابن رشيق أنّ الأوزان إنما وقعت على الكلام، والكلامُ لا محالة قبل الخطّ. انظر: العمدة، ١٣٧/١.

[٢٤] انظر: شاهين، المنهج الصوتي، ص١٦.

الصرفيون والعروضيون.. »[٢٥]. ويسرف شاهين في تحميل الكتابة كلّ خلل وقع فيه السلف. لكنّه يقع في الكثير من التناقض حين يقرّر أن نظام الكتابة العربية يستغني عن جزءٍ هامٍّ من الأصوات المنطوقة، وهو الحركات، وهو سلوكٌ عامٌّ في اللغات السامية[٢٦]. ثم يذكر أن توهّم وجود فتحة قبل الألف، أو ضمة قبل الواو، أو كسرة قبل الياء، ليس إلا من خداع الكتابة، وأنّ القدماء وقعوا في هذا الوهم وانخدعوا به منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفي، ومضى النحاة والصرفيون مع الوهم يضعون قواعد مازالت تعشّش في الكتب والمناهج والأذهان[٢٧]. وما أبعد هذا الكلام عن وقائع اللغة، وحقيقة تحليلها الصوتي الذي شرعه متقدّمو النحاة وعلماء العربية والقراء واصفين نطق العرب للسانهم غير معتمدين أيّ آثار مكتوبة أساساً. بل إنّ المحافظة على النطق دفعتهم إلى إصلاح الكتابة واختراع رموز الضبط والإعجام. فالتأثير الحقيقي كان يتّجه من المشافهة إلى الكتابة التي بقيت محدودة الأثر في تلقّي اللغة حتى القرن الثالث. ولذلك شاع بين القوم تحذير مشهور هو «لا تأخذوا القرآن من مصحفيّ، ولا العلم من صحفي... وأصل هذا أنّ قوماً كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير»[٢٨].

ورأى تمام حسّان، وهو من أكثر الدارسين فهماً واعتدالاً «أنّ الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حرف المدّ عند الكلام على التقاء الساكنين، كما في (الضالّين) و (مُدْهامّتان)، لم يقصدوا أنّ حرف المدّ مشكّل هنا بالسكون، لأنَّ المدّ والحركة لا يقبلان السكون، ولا الحركة، وإنما قصدوا شيئاً شبيهاً باعتبار العروضيين أنّ حرف المدّ يساوي من حيث الكمية الإيقاعية حركة متلوّة بسكون[٢٩]. وتوقّف فخر الدين قباوة عند قصد عبد

---

[٢٥] انظر: السابق، ص٣٢.

[٢٦] انظر: السابق، ص١٠.

[٢٧] انظر: السابق، ص١٨.

[٢٨] انظر: العسكري، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ١٤/١.

[٢٩] انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٧١، ومن هذا النحو ما التقى فيه ساكنان، نحو (مستفعلان)، و(متفاعلان) لدى العروضيين، إذ فسّر التقاء الساكنين فيه بأنهم أقاموا المدّ مقام الحركة.

الصبور شاهين إنشاء منهج جديد للبنية العربية يقوم على التحليل الصوتي الحديث. واستشهد ببعض ما ذهب إليه مقلّداً (هنري فليش)، وغيره من المستشرقين والعرب، ويرى قباوة أنّ شاهين أكثر إيغالاً من صاحبه (فليش) في تطبيق المفاهيم الغربية على العربية. كإعطائه حروف المدّ العربية حكم الصوائت أو المصوّتات الأوربية من غير فرق. فالألف هي انزلاق بين فتحتين، والواو انزلاق بين ضمّتين، والياء انزلاق بين كسرتين. ففي (قَول) أسقطوا الواو لاختلاف الحركات واتصلت الفتحتان وشكلتا الألف، فصارت الكلمة "قال"، ووزنها (فال). ورأى قباوة أنّ الزعم بأنّ المدّ يتألف من حركتين معروف قبل شاهين، فقد ورد لدى (بروكلمان) و(برجشتراسر) وإبراهيم أنيس. وينتهي قباوة إلى أنه من المحال اجتماع حركتين معاً في موضع واحد لتشكيل المدّ، كذلك لا يجتمع مدّان بحال من الأحوال. والقياس الذي أجراه هؤلاء بين المدود في العربية، والمصوّتات الأجنبية، قياس مع الفارق[٣٠]. وواضح ممّا تقدّم أنّ الإنكار منصبّ على طبيعة المدّ في العربية، إذ لم يقبل معظم الذين ذكرناهم بالتحليل العربي المستند إلى الإدراج، وتواصل الكلام. ولذلك بات ضرورياً فهم توالي الحركة والمدّ، لأنّ الحركة دخلت الحرف الساكن فتحرّك بها، ثمّ مُدّت الحركة زمناً في النطق، وتولّد منها ما ندعوه بحرف المدّ، وهو حقيقية فيزيائية مبدؤها الحركة السابقة المتصاعدة الممتدّة، ونهايتها التلاشي فالسكون. ولذلك فهم القدامى هذا الترابط والتسلسل بين الحركة والمدّ. وليس أدلّ على هذا التحليل من أنّ الحركة ترد مع الحرف المتحرّك بها وحدها إن لم تمدّ. نحو (كَتَبَ)، فالكاف مفتوحة والتاء مفتوحة، ولا شكّ في أنّ هذين الحرفين عندنا متحرّكان. لكنّ صورة المدّ ستنشأ حين تغدو(كاتب)، فكيف ينكر هؤلاء وجود الفتحة – أو الحركة عموماً– قبل المدّ، في النطق حقيقة قبل الكتابة. ثم

انظر: ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ١٤٦/١. وكذلك ذهب هؤلاء إلى أنّ كل وزن نقص من أتم بنائه حرف متحرّك عوّض عنه حرف المدّ واللين من ذلك الحرف، فلم يجئ إلا مردفاً بواو أو ياء أو ألف. انظر، ١٤٥/١-١٤٦.

[٣٠] انظر: فخر الدين قباوة، إشكاليات في البحث والنقد النحويين، ص٣٦-٤٤. وقارن بشاهين، المنهج الصوتي، ص٣٠-٣٢.

إنّ الحركة تبقى إن حذفنا المدّ، ولا يمكن له أن يبقى من غير حركة تسبقه هي سبب وجوده أصلاً. فنقول: (يقُوم). فالضمة التي ترسم خطّاً على القاف، وتمدّ لتولّد من ذلك "الواو" قابلة للاحتفاظ بنفسها وترك المدّ. فنقول: (لم يَقُمْ). فالضمة حقيقة صوتية، وليست أثراً للكتابة بحال من الأحوال. ومن الوجهة الصوتية الخالصة كان لدى القدامى تصوّر واضح للمدّ، ووجود المطل (أي زيادة المدّ)، وهو فعل حركي. فطبيعة المدّ إذن هي من طبيعة الحركة، لأنّه منها ويقوم مقامها[٣١]. ويبدو أنّ الخطأ تسرّب إلى معظم الذين ذكرناهم من دارسي الفونولوجيا، من إنكارهم خصائص العربية في التلفظ، وعمادها عدم الابتداء بالساكن، ومنع التقاء الساكنين، وعدم الوقف على متحرك، وإدراج الساكن إلى المتحرّك، وتوالي المتحرّكات، وتناوبها مع السكون، ونحو ذلك.

وقد أثبت الدرس المخبري للأصوات أنّ حرف المدّ لا يقبل الانفصال عن سابقه (أي الحرف المتحرّك) كانفصال الحرفين المشدّدين أحدهما عن الآخر، نحو (قتّل)، أي (قتْ+تَل) [٣٢]. وهذا دليل على أنّ المدّ تابع للحركة السابقة، وغير قابل للانفصال عنها صوتيّاً ما دام مدّاً. كذلك درس عبد الرحمن الحاج صالح المدّ مستعيناً بالأجهزة الحديثة، وتبيّن أنّ حرف المدّ يتكون من عنصرين (نطقاً) هما الحركة، وامتدادها. أما (المصوّت القصير)، أي الحركة (وحدها) منطوقةً مع حرف صحيح فذو قسم واحد أو عنصر واحد. وطبيعة المدّ تتصف في البداية بتزايد القوة، على حين أنها تتّجه إلى التناقص فالتلاشي في النهاية. لكنّ المدّ (أي المصوّت الطويل) أقوى من الحركة (أي المصوت القصير) بسبب طوله. ويرى الحاج صالح أنّ الحركة ذات قوة حركية، لذلك تبدو متصاعدة، لأنها اندفاع (Impulsion)، وبذلك تتمكن من الاستمرار والانتهاء إلى المخرج الموالي. وهذه الحركة ذات الاندفاع هي التي يسمّيها الخليل "الصرف". أما حروف المدّ فليس لها صرف، لأنها مدّات تنتهي عندها الحركة وتتناقص بتدرُّجٍ تُظْهِرُهُ الاختبارات الآلية. ويخلص الحاج صالح

---

[٣١] انظر: يحيى أحمد، «طول الحركة في اللغة العربية وعلاقته بالبنية المقطعية»، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩)، العدد (٣-٤) لعام ٢٠١٣، ص١٤٩-١٥٠.

[٣٢] انظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص١٢٠.

إلى أنّ مفهوم الحركة والسكون، وإدراج العناصر، أدقّ وأوعب من أيّ مفهوم آخر جاء عن اليونان أو فرضه المستشرقون ومن تبعهم من اللسانيين الذين لم يدخلوا مختبراً صوتيّاً في حياتهم[٣٣]. ولذلك بدأت الأجهزة الحديثة واختبارات الكلام تنقض أكثر المسلمات التي شاعت لدى الكثيرين من علماء الاستشراق والفيلولوجيا واللسانيات. ويرى الحاج صالح أنّ سكون المدّ يختلف عن سكون الحرف الصحيح (الجَلْد)، لأنّ سكون المدّ متلاشٍ متدرّج متناقص، على حين أنّ سكون الحرف الجلد منتهٍ لعدم دخول الحركة فيه أصلاً[٣٤]. والحقيقة أنّ المدّ ليس ساكناً البتة، إنما "نهاية" المدّ هي الساكنة. والدليل على ذلك أن المدّ قابل للاستئناف، أي للتحرّك بقوة الاعتماد- كما ذكر ابن جني-[٣٥]، أما السكون الذي تعبّر عنه الكتابة، فهو علامة على انقطاع الحركة وتلاشيها، وعدم القدرة على الاتصال بما يلي، لأنّ هذه الحالة أشبه ما تكون بالوقف. ويوضّح التسلسل التالي المفهوم الكلّي للمدّ:

حرف صحيح/حركة ← مدّ للحركة ← انتهاء متدرّج وتلاش (سكون)

ومن المصطلحات الدخيلة على الدرس العربي في هذا السياق مصطلح الفونيم (phoneme). وقد ظهر هذا المصطلح مع روّاد الفونولوجيا. وترجم عندنا إلى وحدة صوتية، ولافظ، وصوت مجرّد، وصوتية، وصوت، ومستصوت، وصوتون. وعرّب إلى صوتيم وصوتم وفونيم وفونيمية[٣٦]. أما الألفون (Allophone) فمصطلح آخر يرتبط بما تقدّم. فهو كالفرع له، أو الشكل الخاصّ الواحد أو المتعدّد للفونيم نفسه. وعُرف

---

[٣٣] انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ١٨٧/٢-١٩٨ (بتصرف).

[٣٤] انظر: السابق، ١٨٧/٢، الحاشية رقم ٣٣.

[٣٥] انظر: ابن جني، الخصائص، ٩٢/١، ١٢٤/٣-١٢٦، ٢٢٠. أقول: ينبغي إزالة وهم أنّ القدامى عدّوا المدّ ساكناً، فالمدّ تحرّك من غير شكّ. لكنهم فسّروا (نهاية) المدّ، وكأنها المدّ نفسه. فنهاية المدّ ساكنة طبيعة. والتحليل اللغوي يستند إلى التلفظ أصلاً.

[٣٦] انظر: كتابي مبادئ اللسانيات، ص٩٨. وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص١٦٥، الحاشية رقم (١).

الألفون في درسنا بمصطلحات متعدّدة كذلك، نحو صوتم تعاملي ومتغيّر صوتي وبدصوتية (نحتاً من بديلة صوتية) وصويتون وصورة صوتية[٣٧]. والفونيم في أوجز تعريف له هو «أصغر وحدة صوتية عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني». أما الألفون فهو «عنصر من عناصر الفونيم تغييره لا يغيّر المعنى»[٣٨].

ويشار إلى أنّ الفونيم والألفون من أكثر المصطلحات عرضة للاختلاف. وقد كُتبت في هذا الصدد كتب مستقلة وبحوث كثيرة[٣٩]. لكنّ جدواهما في التطبيق ليست واضحة، مع أنهما صارا جزءاً من منظومة الفونولوجيا المستعارة. وينبغي أن نشير إلى أنّ مصطلح الفونيم قريب الدلالة من مصطلح الحرف عندنا. على أنّ تمام حسّان ارتأى أنّ الحرف ليس - بحسب مفهومه الجديد- صوتاً منطوقاً، ولا رمزاً مكتوباً، بل هو تقسيم ذهني يشبه مصطلح (الباب) لدى النحاة. أما المنطوق فصوت، وأما المكتوب فشكل أو رمز[٤٠]. ومع أنّ تمام حسّان يتأتى ليتوافق المصطلح العربي (الحرف) مع المضامين الجديدة، فإنّ معظم الدارسين نفروا من هذا المصطلح، وادعوا أنّ فيه خلطاً بين الصوت المسموع والرمز المكتوب. والحقّ أنّ علماءنا القدامى لم يخلطوا بين الكلام والخطّ، إذ كان لديهم من الدقّة في التعبير والسعة في الاصطلاح ما جعل استعمالهم للمصطلحات واضحاً وضوحاً لا لبس فيه. أضف إلى أنّ تخصيص المصطلح بالوصف أمر شائع، وعلى ذلك قالوا: حرف منطوق أو مكتوب. كما قالوا: حروف خطية، وحروف لفظية،

---

[٣٧] انظر: مبادئ اللسانيات، ص١٠٥.

[٣٨] انظر: السابق، ص١٠٤-١٠٥.

[٣٩] انظر على سبيل المثال، عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص١١٥-١٣٨. وقارن بأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص١٦٥، وما يليها.

[٤٠] انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٢٠، ومناهج البحث في اللغة، ص١٥٧-١٦٣، واللغة العربية معناها ومبناها، ص٧٤.

وحروف فكرية، وغير ذلك[٤١]. وينطبق هذا النحو على الكثير من المصطلحات التي تستعمل في مجالات متعدّدة، إذ يتكفل السياق المعرفي بتحديد المقصود وتعيينه تماماً.

ومهما قدّم دارسو الفونولوجيا بين يدي أعمالهم من مسوّغات لاعتماد المصطلح الأجنبي، فإنّ الأجدى هو الاعتراف « بأنّ نظرية الفونيم – بتشعّباتها– قد وضعت لتلائم طبيعة النظام اللغوي اللاتيني أصلاً وخصائصه، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نعتبرها عالمية، وأن نطبّقها بالتالي على جميع الأنظمة اللغوية»[٤٢].

ومن المعروف في علومنا بالضرورة أنّ التحليل اللغوي انطلق لدى المتقدّمين من تحديد المجموعة الصوتية العربية، أي حروف العربية الأصول التي يبنى منها الكلام العربي. أما الفروع فهي حروف ليست أصولاً، إذ لا تغيّر من المعنى شيئاً، وهي ناتجة من السياق اللفظي أو العادات اللهجية أو الرطانات الأعجمية. وهذا المفهوم مطرد لدى علماء العربية، مع شروح وافية لمفهوم الحرف والصوت واللهجة، ونحو ذلك من ظواهر صوتية. فالاختلاف بين مفهوم "الحرف" عندنا، وما يقابله كالفونيم كبير، ولا حاجة إلى التوفيق بينهما. فالحرف في التحليل العربي (ساكن) أصلاً، أي من غير حركة ما. ومنه تتشكّل أصول الكَلِم (المقطّعة) التي تقبل التقاليب، أي تقديم حرف على حرف، فيتولّد من ذلك جمّ غفير من الأصول (الساكنة)، فإذا وضعت في الصيغ المنطوقة مع الحركات تولّد منها ما قد يندّ عن الحصر من الكلمات.

ويقود هذا الأساس إلى ما عُبّر عنه (بالجذر)، وهو مخالف تماماً لأيّ مفهوم مماثل له في اللغات الأجنبية. (فدو سوسير) أبو اللسانيات لاحظ أنّ اللغات السامية، تعبّر عن

---

[٤١] انظر: كتابي مبادئ اللسانيات، ص١٠٧، ويشار إلى أن أرتور شاده في بحثه عن علم الأصوات عند سيبويه ذكر استعمال سيبويه للحرف بمعنى المنطوق المسموع، ولعلامته المخطوطة المرئية بلفظ واحد. انظر بحثه بمراجعة صبيح التميمي. (النشرة الأولى بالعربية ١٩٣١).

[٤٢] انظر: محمد لطفي الزليطني، "ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدماء"، مجلة المعجمية، العدد الثاني لعام ١٩٨٦، تونس، ص٥٥.

المعنى الحسي عن طريق الجذور المؤلفة من (الصوامت) [٤٣]. كما أنّ (روبنز) أكّد الاهتمام بمعرفة الجذر المجرّد بوصفه صورة ثابتة تقوم عليها مجموعة الصيغ الصرفية. إذ قادت دراسة العربية وغيرها من اللغات المدعوّة بالسامية إلى تعرّف أوربا إلى هذه المفاهيم الجديدة[٤٤].

كذلك استنتج (فليش) هذه الخاصية في العربية، ورأى أنّ «النظام العربي على نقيض الفرنسية تماماً، لأنه يستخدم أصلاً (Racine)، لا جزءاً ثابتاً (Radical)، والأصل مكوّن من صوامت فحسب تتصل بمجموعها فكرة عامة أقلّ أو أكثر تحديداً. ويتمّ تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلة بوساطة المصوّتات التي توضع داخل الأصل.. فاللغة العربية تبدأ من الأصل، وهو الهيكل الصامتي الذي يشكّل بنيات مختلفة بإدخال المصوّتات. وهكذا نرى الأهمية الأساسية للمصوّتات في العربية، إذ إنّ لها دوراً بنائيّاً. أما في الفرنسية فلا معنى للمصوّتات الطويلة...»[٤٥]. ومن المؤكد أنّ الخليل بن أحمد هو صاحب هذه النظرية التي اهتدى إليها بحسّه وجماع سماعه واستقرائه كلام العرب، وإعماله الفكر في أبنيتها وصيغها، وخصائص حروفها وحركاتها. والتقاليب التي ابتكرها تدلّ على إمكانات كبيرة جدّاً لتوليد الأصول (الساكنة). أما ما فوق المادة الأصلية وقسمتها أو تقاليبها فمردود إلى الوزن والبناء والمثال، والنتيجة هي ناتج الجداء (الديكارتي)، كما يسمّى في الرياضيات[٤٦]. وقد أدى هذا إلى بيان ما تحتمله الأبنية حين تدخل عليها الحركات. فالثلاثي مثلاً يحتمل اثني عشر وزناً، والرباعي ثمانية وأربعين وزناً، والخماسي مئة واثنين وتسعين وزناً في الأسماء مثلاً. وكذلك الشأن في الأفعال، إذ تحتمل أبنية كثيرة جداً أُهمل معظمها للاستثقال[٤٧]. أما المزيد على أصول الأسماء والأفعال، وما يحتمله من

---

[٤٣] انظر: دوسوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص٢٧٩-٢٨٠.

[٤٤] انظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص١٦٩، ١٧٢، ٢٤٢. وقارن ببحوث ودراسات في اللسانيات العربية للحاج صالح، ٢/٢٧٧.

[٤٥] انظر: فليش، العربية الفصحى، ص٥٢-٥٥.

[٤٦] انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ٢/٤٨.

[٤٧] انظر: ابن جني، الخصائص، ١/٦٤-٦٩. وقارن بشرح الشافية للأستراباذي، ١/٣٥-٣٦.

الأبنية، فيبلغ المئات. ثم إنّ إدخال أنواع المشتقات وتصريفها مع الأصول يوصل إلى ما يتجاوز الملايين من الكلمات المحتملة للاستعمال إن دعت الحاجة إليها[٤٨]. وكلّ ما تقدم لا وجود له في اللغات الأجنبية، فلا معنى لترك هذه المنجزات العلمية الرصينة، والتعلّق بما لا يجدي، ولا يفتح للعربية مثل هذه الآفاق العجيبة.

٢- التراكيب المقطعية وخصائصها:

ذكرنا فيما تقدّم أنّ الفونولوجيا تدرس أصوات لغة معيّنة، وهي مركّبة، وصولاً إلى خصائصها، وسلوكها في التراكيب، وما يعتريها من تغيّر. ولذلك كان روّاد الدرس الفونولوجي مهتمّين بوصف المقاطع وتطبيقها على اللغات، مع شيء ليس يسيراً من إهمال الفروق. وبحث المقطع عندنا ليس وليد اللسانيات، فالقدامى – ولا سيما الحكماء – عرفوا المقطع ووصفوا أجزاءه نقلاً عن اليونانية، بل إنّ الفارابي وازن بين المقاطع وأجزاء التفاعيل العروضية كالأسباب والأوتاد والفواصل، واقترح أشكالاً أخرى بحسب فهمه الموسيقا. والفارابي في كلّ ما تقدّم يتلطّف وهو جارٍ في مجرى الموازنة بين العربية وغيرها، وكذلك بين العروض والموسيقا[٤٩]. والنتيجة هي أنّ الفارابي متفهّم للبناء التشكيلي للعربية، إذ اهتمّ بمفهوم المتحرّك والساكن، وما يتبع ذلك. « فقد وضح أنّ الموسيقا والشعر يرجعان إلى جنس واحد، هو التأليف والوزن والمناسبة بين الحركة والسكون»[٥٠]. وليس الفارابي وحده هو الذي عرف المقطع المترجم أساساً عن اليونانية، فقد ألمّ به ومثّل له ابن سينا (ت٤٢٨هـ)، وابن رشد (ت٥٩٥هـ)، وعلماء آخرون من طوائف شتى[٥١].

---

[٤٨] انظر: فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص٦٤-٦٥، ٨٧، وانظر كتابه، ولا يزالون يقاتلونكم في ميدان التعليم والبحث العلمي وعروبة اللسان، ص٩٨-٩٩، ١٠٢-١٠٥.

[٤٩] انظر: الفارابي، كتاب الموسيقا الكبير، ص١٠٧٦-١٠٧٩، وقارن بكتابي بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص١٠١-١٠٢.

[٥٠] انظر: بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص١٠٣.

[٥١] انظر: عبد السلام المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٢٦٠-٢٦٤.

ولأجل ما تقدّم نردّ ادعاء جهل العرب بالمقطع وفهمه على أيّ نحو من الأنحاء. لكنّ المؤكد أنّ النحاة أعرضوا عن استعمال المقطع في التحليل اللغوي، لأنهم أنجزوا تحليلهم في مراحل متقدّمة على الترجمة وظهور أثرها. ومن هنا ينبغي التنبيه على أنّ هذا الإعراض لم يترتّب عليه أيّ نقص ملحوظ في دراسة العربية وفهم أنظمتها لدى القدامى[٥٢].

وليس المقطع وفق ماجاء به دارسو اللسانيات هو المعبّر حتماً عن تراكيب الأصوات في العربية، لأنه مشتقّ من مفهومات غربية، قوامها الصامت والصائت أو المصوّت. أضف إلى ذلك أنّه لا يوافق خصائص التلفظ العربية تماماً. وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّ جمهرة الدارسين المحدثين اعتمدوا المقطع أساساً في تحليل الفونولوجيا العربية، وهجروا المصطلحات العربية وما تدلّ عليه من مفاهيم خاصّة. على أنّ بعضهم نسب خصائص العربية المستخلصة من توالي المتحرّك والساكن إلى المقطع من غير تدقيق في أنّ نسبة هذه النتائج إلى المقطع تفضي إلى تعميم ساذج مبعثه عدم تسمية الأمور بأسمائها. كذلك فإنّ استعمال مصطلحات عربية كالصحيح والمعتل والحركة واللين لا تقوى على جعل المقطع مقبولاً في التحليل اللغوي، لاختلاف المفاهيم من حيث الأصل.

ويمكن أن يُعدّ إبراهيم أنيس أول من تحدّث من الدارسين الجدد الذين تلقوا اللسانيات - أي علم اللغة كما يُدعى في مصر- عن المقطع، إلى جانب مسائل فونولوجية متعدّدة، أشرنا إلى بعضها فيما تقدّم. وقد ذكر أنيس رغبته في أن ينسب كتابه «الأصوات اللغوية» إلى فرع الفونولوجي. لكنّ مضمون الكتاب أوسع من مسائل الفونولوجيا، بل لقد ضمّنه دراسات من اللسانيات التطبيقية والتربوية[٥٣]. وانتهى (أنيس) إلى أنّ المقاطع في العربية خمسة، **هي بحسب مصطلحاته:**

أ- صوت ساكن + صوت لين طويل، نحو (في).

ب- صوت ساكن + صوت لين قصير، نحو (بَ).

---

[٥٢] انظر: كتابي مبادئ اللسانيات، ص١١٥-١١٦.

[٥٣] انظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص٤.

ج- صوت ساكن + صوت لين قصير+ صوت ساكن، نحو (مِنْ).

د- صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن، نحو(بابْ).

هـ- صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان، نحو (عَبْد).

وقدّم ملحوظات حول تشكيل هذه المقاطع في الكلمات العربية. كما قرّر أنّ المقاطع الأولى هي أكثر المقاطع دوراناً في الكلام العربي، وأنّ النحاة أشاروا إلى عدم توالي أربعة متحركات (أي مقاطع من النوع الثاني عنده) في الكلمة الواحدة، وكراهة ذلك فيما هو زائد على الأصل. كما ذكر أشياء مستكرهة في البنية المقطعية العربية[٥٤]. وتابع أنيس دراسة بعض مسائل التشكيل كالنبر وموسيقا الكلام، وانتقال النبر، والمماثلة، والمخالفة، والتطوّر التاريخي للأصوات. ودرس تمام حسان المقطع في كتابيه "مناهج البحث في اللغة" و "اللغة العربية معناها ومبناها"، وذكر المقاطع المماثلة لما سبق به إبراهيم أنيس، مع استعمال مصطلحات أخرى كنا قد ذكرناها سابقاً. وأضاف مقطعاً جديداً غريباً على البنية العربية، هو (ع ص)، أي: حركة وحرف صحيح، ويحدث – كما يرى- حين تحذف همزة الوصل وحدها، وتبقى الحركة مع الساكن التالي[٥٥]. وهذا من باب التكلّف من غير شك. ويظهر ذلك إذا عرفنا أن بداية المقطع في العربية لا بدّ أن تكون حرفاً صحيحاً أو كالصحيح، ولا يمكن أن يبدأ بحركة أو حرف مدّ البتة. وبداية المقطع هي التي يعوّل عليها، أما سقوط همزة الوصل في الدرج فلا تولّد المقطع المذكور، بل تحوّل البناء إلى ما هو مطّرد عندنا، وهو حرف صحيح وحركة وحرف صحيح ساكن. فعندما نقول: (المعلم) نبدأ بهمزة مع حركة ثم لام ساكنة، وهذا تشكيل أو تركيب مقطعي مقبول في العربية. وحين تسقط الهمزة في درج الكلام يعوّض عن الحرف الصحيح (أي الهمزة) بحرف آخر. فنقول: بيتُ المعلم، فننطق (بَيْ – تُلْ- مُعَلْ- لِمِيْ)، وهذا التقطيع لا تأباه العربية مادامت العناصر مدرجة، وتنتهي الأجزاء بالسكون. لكنّ تمام حسان عبّر عن هذا

---

[٥٤] انظر: السابق، ص١٦٤-١٧٠.

[٥٥] انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٧٤-١٧٨.

المقطع المخترع في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» برمز آخر هو (ص) فقط، أي حرف صحيح كلام التعريف وسين الاستفعال، وهو ساكن متلوّ بحرف متحرّك[٥٦]. وكأنه عدّل كلامه السابق إلى ما هو أعقد منه. فلام التعريف (اللام وحدها) ساكنة، ولذلك تسبق بهمزة متحرّكة، فتشكل مقطعاً مقبولاً. أما في حال الدرج فتتحوّل إلى ما ذكرناه آنفاً وهو شكل من الوصل، وتغيير في المقاطع لسيرورة الكلام. ولذلك فإنّ هذا المقطع المؤلّف من حرف صحيح وحده لا وجود له. فلام التعريف حرف ساكن دوماً يسبقه حرف متحرّك، سواء أكان همزة الوصل أم غيرها من عناصر الكلام المتقدّم. لكنّ إضافة تمام حسّان لم تَلْقَ متابعة من دارسي الفونولوجيا، وبقيت المقاطع التي عيّنها إبراهيم أنيس معتمدة من غير تغيير إلا في المصطلحات الدالة على عناصر المقطع. غير أنّ هؤلاء اختلفوا في تعيين صفات المقاطع من حيث الطول، ومن حيث اعتبار الصائت الطويل صائتاً قصيراً مكرّراً، أو مؤلّفاً من عنصر طويل واحد. وأضاف بعضهم مقطعاً هو المؤلّف من صامت وصائت طويل وصامت وصامت، بحسب المصطلحات الشائعة، ومثاله نحو (رادّ) [٥٧]. وهذا المقطع خاص بالوقف كالمقطع الذي يبدأ بصامت وصائت قصير، وينتهي بصامت وصامت، نحو (عَبْدْ). أما المقطع الآخر المؤلّف من صامت وصائت طويل وصامت، فيجوز في الوقف، نحو (بابْ)، كما أنه جائز في داخل الكلمة إذا كان الساكن الثاني مشدّداً، نحو (دابّة) [٥٨]. وعلى هذا النحو من التكرار درس رمضان عبد التواب المقطع، واقتصر على ما ذكره أنيس، مع بعض الملحوظات المعروفة لدى

---

[٥٦] انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٦٩-٧٣، وانظر: بسام بركة، علم الأصوات العام، ص١٤٣. وانظر عبد العزيز حليلي، اللسانيات العامة واللسانيات العربية، ص١٠٣-١٠٦.

[٥٧] انظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٠١. وانظر: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص١٣٣.

[٥٨] انظر: يحيى قاسم، "أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية"، أبحاث اليرموك (مرجع سابق).

النحاة[٥٩]. وكذلك فعل محمد الأنطاكي وعبد الصبور شاهين[٦٠]. أما (فليش) فاقتصر على المقاطع الأربعة الأولى بحسب ترتيب أنيس السابق[٦١].

ولم يخرج سلمان العاني في دراسته الآلية للفونولوجيا العربية عمّا تقدّم، فقد أثبت المقاطع المعروفة، وهي الخمسة الرئيسة مع المقطع السادس المختلف فيه. وأنكر بسام بركة على أحمد مختار عمر إضافته هذا المقطع، أي نحو (رادّ)، لأنه يرجع في الوقف إلى الشكل المعروف بالمقطع المرفوض، نحو (بابْ) ويتلاشى التضعيف[٦٢]. أما إذا أدرج فإنه يعامل كما يعامل نَحْوُ (دابّة)، أي يثبت التضعيف وتمطل الألف من غير إسقاط عنصر من العناصر. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الدارسين اتجه نحو ما يماثل الفونولوجيا في علومنا، بل ذهب أحدهم – وهو البدراوي زهران– إلى أنّ العرب سبقوا الغربيين في هذا النوع من الدرس. كما أنّ آخرين مالوا إلى توظيف المعارف العربية في هذا الصدد، وإن لم يخرجوا عن مسائل الفونولوجيا اللسانية[٦٣].

ويتبيّن بعد فحص هذه المقاطع أنّ ما ذكره تمام حسان لا أثر له في البنية المقطعية، لأنه جزء لا يقوم بنفسه. أما المقطع المؤلّف من صامت وصائت قصير– بحسب المصطلح

---

[٥٩] انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية ١٩٥–١٩٧، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١٠٢، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص٩٤–٩٨.

[٦٠] انظر: محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، ص٢٥٨–٢٦٠، وانظر عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص١٠٧–١٠٨، والمنهج الصوتي للبنية العربية، ص٤٠–٤٢.

[٦١] انظر: فليش، العربية الفصحى، ص٤٤–٤٦. وكذلك الأمر لدى عبد العزيز حليلي في كتابه المذكور سابقاً، ص١١٣.

[٦٢] انظر: بسام بركة، علم الأصوات العام، ص١٤٣. ويوقف عليه بالسكون المجرّد، ويجوز التقاء ثلاثة سواكن في الوقف، أو حذف الحرف الثاني من المضعّف. وجاء في شرح الشافية للخضر اليزدي في الكلام على اجتماع السواكن في الوقف على (الدوابّ) أنّ التقاء الساكنين على حدّهما يجري مجرى التقاء متحرك وساكن، ولولا ذلك لم يكن مغتفرًا، فكأنّ المدّة حرف متحرّك. انظر: شرح الخضر اليزدي، ١/٥٥٤.

[٦٣] انظر: البدراوي زهران في تقديمه لكتاب التصريف الملوكي، وانظر: عبدالقادر مرعي الخليل، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، وانظر: عصام نور الدين، علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا.

الشائع كذلك- فهو يماثل عندنا المتحرّك. والمتحرك في التركيب العربي لا يشكل جزءاً مستقلاً يصحّ الوقوف عليه. فالوقف لا يكون على المتحرّك بحال من الأحوال. فإن أريد له أن يشكّل مقطعاً فلا بدّ من ساكن يليه، وهو يعادل السبب الخفيف في العروض. أما الزعم بأنه يمكن الوقف عليه في مثل (كَتَبَ)، فهو وهم، لأنّ محاولة الوقف على هذا الحرف المتحرك تفضي مباشرة إلى تشكيل حرف مدّ ساكن. وهذا ما عبّر عنه الخليل، وأثبته الدرس المخبري الحديث، إذ تحوّل المقطع إلى (كا/تا/با) [٦٤]. أما المقطع الآخر المؤلّف من صامت وصائت طويل، فله حكم مختلف في العربية، لأنه يتحوّل في الوزن إلى متحرّك وساكن، نحو (في) و(فو)، و(فا). وهذا مناقض لمفهوم الصائت الدخيل. ويظهر هذا في الميزان الصرفي، إذ توزن كلمة (نور) عندنا بفُعْل، كما توزن كلمة (قُفْل) تماماً. ولذلك يخرج من التحليل كما تبيّن. أضف إلى أنّ فهم المقطع وفق تسلسل العناصر من غير احتساب للإدراج لا يطابق التحليل المخبري الذي أثبت أنّ عناصر الكلام ليست متجاورة، بل متداخلة، وهو موضوع ليس جديداً في الفونولوجيا الغربية[٦٥]. فالمفهوم العربي للمتحرّك فريد بين اللغات الأجنبية، لأنه حرف صحيح أو كالصحيح دخلته الحركة (القصيرة) فأمكنت نطقه ودفعت به إلى المخرج التالي، فصار متحركاً، أي شيئاً واحداً، وكلّ ماتدخله الحركة يغدو متحرّكاً وقابلاً إلى الانتقال إلى المخرج التالي. أما ما لا يتحقّق فيه ذلك، فهو الساكن الذي ينطق بالاستعانة بما تقدّمه، ولا يليه ساكن. وحرف المدّ كذلك: لأنّه مبنيّ على الحركة التي يبدأ منها ويستمرّ زمناً حتى يتلاشى. ولا يجوز أن يلحقه ساكن، إذ لا قدرة له على الإدراج، ولا بدّ من متحرّك يليه، أو شبيه بذلك، كالحرف المشدّد لما فيه من تشبّث بالحركة، بحسب تعبير القدامى. وليس المقطع الثالث المؤلّف من صامت وصائت قصير وصامت، بمرفوض، لأنه يوافق قواعد التلفظ، إذ يبدأ بمتحرّك وينتهي بساكن. ولذلك لاحظ معظم الدارسين كثرته في الكلام العربي.

---

[٦٤] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٢٠ (والكلام للخليل)، وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ٢/٢٠١.

[٦٥] انظر: كتابي بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص١٥٥-١٥٧.

وتبقى المقاطع التالية خاصة بالوقف، والعبرة ليست بالوقف، بل بالوصل كما يقول ابن جنّي[٦٦]. ومع ذلك فقد عالج القدامى الوصل والوقف على حدّ سواء، وانتهوا إلى قواعد مستخلصة من ذوق العرب. وأبرزها في هذا الصدد، الابتداء بمتحرك وليس بساكن، والوقوف على ساكن لاعلى متحرّك، والفِرار من التقاء الساكنين بأيّ طريقة كانت، كالحذف أو التحريك أو مطل المدّ، وكلّ ذلك مستفيض في درسنا. فلا حاجة لنا إذن إلى أيّ بنية مقطعية غريبة لنفسّر على أساسها الظواهر العربية. وهذه المقاطع الثلاثة – وأمثلتها ليست كثيرة– متحوّلة، ولا تشكّل خطورة على التحليل العربي، مادام الوقف عليها بالسكون، وهو نهاية المقطع المحتومة في العربية. فالمقطع المؤلّف من: صامت وصائت طويل وصامت، نحو (بابْ) جائز في الوقف مع معالجات صوتية دقيقة، وكذلك نحو (شابّة). والمقطع المؤلف من: صامت وصائت قصير وصامت وصامت، لا يرد إلا في الوقف، نحو (سَعْدْ)، وله كذلك معالجات وتفسيرات في المصادر العربية. والمقطع المؤلّف من: صامت وصائت طويل وصامت وصامت، نحو(شابّ)، له كذلك ما يفسّره في قواعدنا المفصّلة التي عزّ نظيرها في اللغات الأخرى.

وهكذا يتضح أنّ ما ملأ الدنيا وشغل الناس لا يوافق العربية بحال، أما البديل العربي لذلك كلّه فمبثوث في بطون الكتب العربية، ولا سيّما كتب الصرف التي وظّفت الظواهر الصوتية توظيفاً واسعاً وعميقاً. ولذلك نردّ اتهام عبد الصبور شاهين للقدامى بأنهم لم يُعْنَوْا بالمنهج الصوتي للصرف العربي[٦٧]. بل على العكس من ذلك سبقوا الغربيين في اكتشاف قواعد التأثر والإدراج والإدغام والإعلال، ممّا لا أثر له لدى هؤلاء على هذا النحو حتى الآن. وربّما كان مفيداً أن نشير إلى أهمّ المسائل التي تعبّر عن خصائص التشكيل العربي الجديرة بالاهتمام والدراسة والتطوير. وقد لا يحتاج بعضها إلا إلى جمع المتناثر منها في مصادرنا الأصيلة. وأبرز شيء نراه ضروريّاً هو الانطلاق من قواعد

---

[٦٦] انظر: ابن جني، الخصائص، ٣٣١/٢.

[٦٧] انظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٩–١٠.

التلفّظ التي ضمّتها مباحث الابتداء والوقف والتقاء الساكنين. ثم تحليل عناصر الكلام ومصطلحاتها من غير استهانة بالمفاهيم العربية، كالصحيح والمعتلّ واللين والمدّ والحركة. ولغيرنا أن يتوقّف عن فهمها، أو ألا يراها مفيدة، وموافقة للفونولوجيا، أما نحن فعلينا أن نعكف على خدمتها خدمة علمية نجدّد بها أصالتها، ونقدّمها للدارسين المحدثين من عرب وأجانب. ثمّ إنّ مفهوم المتحرّك والساكن مستبدّ عندنا بكلّ ما يتصل بالتركيب الصوتي والعروضي، وليس مفهوماً عرضيّاً، أو افتراضيّاً يمكن إهماله، والبحث عن بديل له. وهذه ميزة نادرة للكلام العربي المبني على الإيقاع. ولذلك عبّر العروض عن هذه الميزة في التفاعيل والبحور، وهي انعكاس لاجتماع المتحرّك والساكن أصلاً. وإن كان العروض يختصر ذلك بالحركة والسكون، لأنه يعبّر عن مفهوم موسيقيّ. ولأجل ذلك كان الكلام العربي بطبيعته موزوناً من غير قصد. وربّما كان وصف عباس محمود العقاد لِلغتنا بأنها اللغة الشاعرة أصدق وصف[٦٨]. ويجد الباحث في أبنية العربية قاطبة أنها تستجيب لتقطيع الحركة والسكون، بل إنّ إدخال الحركات والمدود يعطي أبنية جديدة وقف عليها بعض الباحثين. ومن أحسن ما قُدّم في هذا الشأن ما درسه (هنري فليش) في كتابه الذي أشير إليه سابقاً، مع أنه يفسد نتائجه غالباً بالكثير من المقايسات الخاطئة، والمصطلحات الغريبة على درسنا.

أما الوصل أو الإدراج فجدير بدراسات مفصّلة لفهم طبيعة الكلام العربي القائمة على تداخل العناصر وارتباط بعضها ببعض، ليس على طريقة المجاورة المتوقّفة عند حدود

---

[٦٨] انظر: عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة، ص٣٠-٣٦، وذكر الباقلاني في كتابه (إعجاز القرآن): « أن كل متكلم لا ينفكّ من أن يعرض في جملة كلامه كثير يقوله ماقد يتّزن بوزن الشعر وينتظم انتظامه.. ومتى تتبّع الإنسان هذا النحو عرف أنه يكثر في تضاعيف الكلام مثله وأكثر منه. وأورد الباقلاني آيات من القرآن اتفقت وأوزان العروض من غير قصد، ونفى أن تكون شعراً». انظر: إعجاز القرآن، ص٥٤، وسبق الجاحظ إلى ذلك في كتابه (البيان والتبيين)، فقد ذكر أن رجلاً من الباعة لو صاح: من يشتري باذنجان؟ لقد كان تكلّم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات.. ومثل هذا المقدار من الوزن قد يتهيأ في جميع الكلام. انظر: البيان والتبيين، ٢٨٨/١. وقد نقله المحقق في إعجاز القرآن، ص٥٤، الحاشية رقم (٣).

لا تُتَجاوز، بل على طريقة سيلان الجواهر المائعة. وهذا من آثار الحركة من غير شكّ، لأنّ الحركة تدرج الساكن، أي تخرجه منطوقاً بذلاقة وسهولة وتربطه بالحرف التالي ربطاً فيه التداخل والتأثّر والاتصال. وقد أولى ابن جني هذا الموضوع اهتماماً خاصّاً[٦٩]. وتبقى مسألة ائتلاف العناصر الصوتية، أي الحروف بحسب مخارجها وصفاتها. وهذا موضوع قديم بدأه الخليل في مقدّمة كتاب العين، إذ أشار إلى الحروف التي وصفها بالذلاقة، ورأى كثرتها في الكلام العربي حتى صارت معياراً لمعرفة الأصيل من الدخيل. فالبناء الرباعي والخماسي لا يخلو منها بحال من الأحوال، وإلاّ عُدَّ أعجميّاً دخيلاً أو مصنوعاً لم يُسمع من عربي. وكذلك وقف الخليل على حروف أخرى رأى فيها صفات معتدلة، كالعين والقاف، والسين والدال، وذكر أهميتها في تسويغ الأبنية الخالية من حروف الذلاقة[٧٠]. كما نقل عنه آراء أخرى تتصل باجتماع الحروف أو تنافرها نظراً إلى مخارجها. وقد تابع هذا الموضوع كثير من علماء القرآن واللغة والبلاغة والنقد والإعجاز. أما علماء التعمية واستخراج المعمّى فقد أبدعوا فيه أيّما إبداع. فقد توصّلوا إلى ما يأتلف أو لا يأتلف، ووظفوا ذلك في قواعدهم[٧١]. ومن المعروف أنّ هذا الموضوع واسع جدّاً، إذ يمكن للدارس أن يقف على آثار مختلفة من هذا النحو في مصادر الثقافة العربية والإسلامية الحافلة بضروب شتى من المعارف المتداخلة. وجاء في هذا العصر من وظّف الحاسوب في التوصّل إلى نتائج علمية دقيقة، وفي اختبار آراء قديمة لم يكن التثبّت منها ممكناً من

---

[٦٩] انظر: ابن جني الخصائص، ١/٥٧-٦٠، وقارن بكتابي بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص١٨١-١٨٦.

[٧٠] انظر: مبادئ اللسانيات، ص١٢٣-١٣٣، وأصالة علم الأصوات عند الخليل، ص٥٣-٦٦.

[٧١] انظر: محمد مراياتي ومحمد حسان الطيان ويحيى مير علم، علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، الجزء الأول بتقديم الدكتور شاكر الفحام (رحمه الله)، والجزء الثاني كذلك.

قبل[٧٢]. ولا شك في مبلغ الحاجة إلى هذا التطبيق الذي اتّسع حتى صار علماً من علوم اللسانيات، هو اللسانيات الحاسوبية وتطبيقاتها الصوتية.

وهكذا يتبيّن أنّ مسار الفونولوجيا في الدرس العربي كان محفوفاً بالكثير من الاختلاف، وإهدار الفروق، وعدم الجدوى. مع أنّ في علومنا ولا سيّما الصرف أسساً لا نظير لها، يمكن أن تصاغ صياغة جديدة، إن دعت الحاجة إلى تقليد اللسانيات. ولكنّ المؤكد هو أنّ استعارة المقولات اللسانية في هذا المجال لم تكن وافية، أو مناسبة للبنية العربية. والدارسون مدعوّون إلى إعادة النظر في كلّ ذلك خدمة للعربية وعلومها، وإنصافاً لعلمائها وجهودهم التي ما زالت تحتاج إلى المزيد من الكشف والتقديم والتحديث ضمن نموذجنا اللغوي الفذّ.

[٧٢] انظر: علي حلمي موسى، « دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصحاح ولسان العرب وتاج العروس»، مجلة المعجمية بتونس (العدد ٥-٦) لعام ١٩٩٠م.

المصادر والمراجع

أ) الكتب:

- إشكاليات في البحث والنقد النحويين لفخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط. أولى ٢٠٠٤م.
- أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين لأحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط. ثانية ٢٠٠٣م.
- أصوات اللّغة لعبد الرحمن أيّوب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط. أولى ١٩٦٣م.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧١م (ط. أولى ١٩٤٧م).
- إعجاز القرآن للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ط. رابعة ١٩٧٧م.
- بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد محمّد قدّور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى ٢٠١٧م.
- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر ٢٠٠٧م.
- تاريخ علم اللّغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، لجورج مونان، ترجمة بدر الدين القاسم، وزارة التعليم العالي، جامعة حلب ١٩٨١م.
- التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) لسلمان حسن العاني، ترجمة ياسر الملاح ومراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدّة، ط. أولى ١٩٨٣م.
- التّشكيل الصّوتي في اللغة العربية لعبد القادر مرعي الخليل، الأردن، ط. أولى ٢٠٠٢م.

- تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ط. ثانية ١٩٨١م.
- التصريف الملوكي صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، مكتبة لبنان ناشرون، والشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، ط. أولى ٢٠٠١م.
- التطوّر اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه لرمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط. أولى ١٩٨١م، وثانية القاهرة ١٩٩٠م.
- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر، ط. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة للأزهري، الجزء الأوّل، حقّقه وقدّم له عبد السلام محمّد هارون، راجعه محمّد علي النّجّار، الدار القوميّة للطباعة (القاهرة) ١٩٦٤م.
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق: محمّد علي النّجّار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د.ت.
- دراسة الصّوت اللّغوي لأحمد مختار عمر، توزيع عالم الكتب، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٦م. وط. عالم الكتب بالقاهرة، ١٩٩٠م.
- دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسيّة ١٩٦٦م.
- رسالة أسباب حدوث الحروف لابن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان ويحيي مير علم، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط. أولى ١٩٨٣م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٩٨٥م.

- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (رضيّ الدّين المتوفّى عام ٦٨٨ للهجرة) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (المتوفّى عام ١٠٩٣ للهجرة)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦– ١٣٥٨هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزدي (أتمّه سنة ٧٢٠ للهجرة)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسّسة الرّيّان، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري، تحقيق السيد محمد يوسف، مراجعة أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١م.
- شرح المفصّل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيريّة بمصر، د.ت.
- العربية الفصحى لهنري فليش، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط. ثانية ١٩٨٣م.
- علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية لبسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، د.ت.
- علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب لمحمد مراياتي ويحيي مير علم ومحمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول د.ت، الجزء الثاني ١٩٩٧م.
- علم اللغة العام: الأصوات لكمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٠م.
- علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي لمحمود السّعران، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط. أولى ١٩٦٢م.
- علم وظائف الأصوات اللّغوية (الفونولوجيا) للدكتور عصام نور الدين، دار الفكر اللّبناني، ط. أولى ١٩٩٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط. ثانية ١٩٥٥م.

- فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط. ثانية، ١٩٨٣م.
- في علم اللغة العام لعبد الصّبور شاهين، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٤م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي. دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥هـ.
- كتاب الموسيقا الكبير للفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبة، دار الكاتب العربي بمصر، د.ت.
- اللسانيات العامة واللسانيات العربية لعبد العزيز حليلي، منشورات دار سال، دار البيضاء، ١٩٩١.
- اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسّان، دار الثقافة بالمغرب، ١٩٨٠م.
- اللغة الشاعرة لعباس محمود العقاد، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، ١٩٦٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمّام حسّان، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٣م، وط. ثانية ١٩٧٩م.
- مبادئ اللسانيّات لأحمد محمّد قدّور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ١٩٩٦م.
- محاضرات في الألسنية العامّة لفرديناند ده سوسّر، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان، جونيه، لبنان ١٩٨٤م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغوي لرمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. ثانية ١٩٨٥م.
- مناهج البحث في اللّغة لتمّام حسّان، دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب) ١٩٧٩م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية لعبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب لروبنز، ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٢٧) تشرين الثاني ١٩٩٧م.
- الوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي، مكتبة دار الشرق، بيروت، د.ت (ط. أولى ١٩٦٩م).
- ولا يزالون يقاتلونكم في ميدان التعليم والبحث العلمي وعروبة اللسان لفخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط. أولى ٢٠٠٣م.

ب) البحوث:

- " أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية " ليحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (١١)، العدد الثاني لعام ١٩٩٣م.
- " التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي لهنري فليش" تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد (٢٣)، لعام ١٩٦٨م.
- "دراسة تقنية مقارنة لمعاجم الصحاح ولسان العرب وتاج العروس" لعلي حلمي موسى، مجلة المعجمية العربية بتونس، العدد (٥–٦) لعام ١٩٩٠م.
- "طول الحركة في اللغة العربية وعلاقته بالبنية المقطعية" ليحيى أحمد، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٩)، العدد (٣–٤) لعام ٢٠١٣م.
- "ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدماء" لمحمد لطفي الزليطني، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس ١٩٨٦م.
- "علم الأصوات عند سيبويه" لأرتور شاده، نشر صبيح التميمي، مجلة آداب الرافدين، العدد (٥٨) لعام ٢٠١٨م.
- "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه" لجيرارد تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الأول من المجلد الأول لعام ١٩٧٨م.